الأمم المتحدة

A/57/638–S/2002/1344

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٢٢ (ل) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي أدلى به سعادة السيد فيلايات غولييف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان، في الاجتماع العاشر لمجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في بورتو بالبرتغال.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على الإسراع بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٢ (ل) من جدول الأعمال المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشر ت. **علييف**
الممثل الدائم

111202 111202 02-72932 (A)
0272932

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به وزير خارجية أذربيجان في الاجتماع العاشر لمجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في بورتو، بالبرتغال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

إن بلدي يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به أمس حضرة وزير أوكرانيا المحترم نيابة عن مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. وباسم بلدي، فإني أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الامتنان للوزير مارتيتر دا كروز الذي انتهت فترة رئاسته، وفي الترحيب بالرئيس الجديد، الوزير جاب دي هوب شيفر، والإعراب عن تمنياتي له بالنجاح في تنفيذ المهام العديدة التي تواجه منظمتنا.

وأودّ في البداية أن أؤكد مجددا على اقتناعنا بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال يتعين عليها القيام بدورها في بناء هيكل أمني جديد في أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي يكون بمثابة المؤسسة الوحيدة والشاملة لمختلف أنحاء أوروبا. وليس هناك ما يدعونا إلى الشعور بالرضاء أو بالتفاؤل المفرط إزاء ما يمكن تحقيقه عمليا في طاقات المنظمة وإزاء ما لديها من فعالية حقيقية في التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها في مجال الأمن الأوروبي.

فللأسف، أضعنا سنة ٢٠٠٢، كما أضعنا غيرها، دون تصحيح العيوب الجسيمة التي تشوب جوهر العمل وأساليبه داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم تنجح المنظمة ولم تكن منتظمة في تنفيذ معاييرها ومبادئها. ولا تزال المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها الأمن الأوروبي، مثل السيادة والسلامة الإقليمية وحُرمة الحدود تحتاج إلى الصون في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأسرها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة وبخاصة في ما يتصل بتسوية النزاعات القائمة منذ عقود من الزمن داخل منطقة المنظمة. ولا شيء يربط بين عدم الثبات في التقيد بقيَّم المنظمة وبين ما يسمى بمرونتها. وكم من سنة ستمر علينا ونحن قابلون هذا الوضع؟

ولا يزال يهيمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نهج انتقائي في معالجة المشاكل الشبيهة في عدد من المناطق. ولئن كانت المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان تحتل عن وجه حق مكانة بارزة في جدول أعمال المنظمة، فإن الدول المشاركة لا تكاد تبدي أي إرادة سياسية في معالجة المشاكل التي يواجهها ملايين اللاجئين في المنطقة التابعة لها. وفي حين تحظى بعض

أنحاء هذه المنطقة بالنصيب الأوفر من اهتمام المنظمة ومواردها، فإن الأنحاء الأخرى لم تدرج بعد ضمن أولويات جدول أعمالها. وما لم تلمس الدول المشاركة أهمية المنظمة فإن هذه الأخيرة ستفقد تدريجيا ما يقدمه لها أعضاؤها من دعم سياسي.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب هو أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه الأمن والسلم الدوليين والإقليميين. فهو يشكل تحديا خطيرا يواجه أكثر حقوق الإنسان جوهرية، ويعرّض الأرواح البشرية للخطر، ويحط من الكرامة البشرية. فالأعمال الإرهابية لها أثر سلبي مباشر على الاستقرار والتنمية المستدامة للدول والأقاليم.

وقد أكدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية مرة أخرى وبوضوح ضرورة التعجيل بتوحيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا ينبغي السماح بالكيل بمكيالين في مواجهة أبعاد هذا التحدي المتنوعة.

وينبغي لنا، في سعينا للقضاء على الإرهاب، معالجة أسبابه الجذرية، وتحديد صلاته بالجريمة المنظمة ومصادر تمويله. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، على نحو فعال ومنتظم، بمعالجة العوامل التي تتسبب بالإرهاب وانعدام سلطة القانون، مثل التعصب القومي الحاد والتطرف العنيف والتيارات الانفصالية المسلحة. وينبغي إيلاء اهتمام جاد لطائفة معقدة من الأخطار والتهديدات التي تنشأ من الأقاليم التي يسيطر عليها الانفصاليون والتي تحولت إلى مناطق للنشاط الإجرامي بأنواعه، بما فيه تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات والبشر وغسل الأموال.

إن النزاع المسلح القائم بين أرمينيا وأذربيجان لا يهدد أمن بلدي فحسب، بل كذلك أمن المنطقة بكاملها وأمن أوروبا ككل. ولا يتسع المجال لأنصاف الحلول ولسياسة الانتظار والترقب. ويستوجب الوضع المتردي توخي نُهج قائمة على المبادئ ويقتضي من المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، اتخاذ تدابير فورية. ولا بد لتسوية هذا النزاع عما قريب أن تصبح أخيرا الأولوية الأولى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإنّنا نتوقع من هولندا، التي ستتولى الرئاسة، تقديم مساهمة بهذا الشأن.

ولئن لم تتمكن عملية مينسك منذ عام ١٩٩٢ من تحقيق نتائج ملموسة، فإن أذربيجان لا تزال ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي المعترف بها، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وما أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من وثائق وقرارات في هذا الشأن.

ومع ذلك، فلتكن أرمينيا على يقين من أن أذربيجان ستستعيد سلامة أراضيها بجميع الوسائل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به الوزير الأرميني، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية:

إن حديث أرمينيا عن ''السلم والتعاون ومد يد الصداقة إلى أذربيجان'' هو محاولة ساخرة لصرف أنظار الدول المشاركة في المنظمة عن العدوان الموجه منذ عقد من الزمن ضد بلدي وعن الحقوق المنتهكة للاجئين الأذربيجانيين. وإن أرمينيا، بعد أن استولت بالقوة العسكرية على الأراضي الأذربيجانية، وبعد أن قامت بحملة تطهير عرقي لمليون أذربيجاني من أرمينيا ومن إقليم ناغورنو - كاراباخ ومن سبع مقاطعات أذربيجانية حوله، وبعد أن قامت بنهب وحرق مئات من المدن والقرى الأذربيجانية، وبعد أن دمّرت آلاف القطع والمعالم التاريخية والثقافية الأذربيجانية في أرمينيا وفي ناغورنو - كاراباخ، تلجأ الآن إلى الألاعيب الدعائية في محاولة لتثبيت نتائج عدوانها. وفي ظل هذه الظروف، تعتبر أرمينيا حق أذربيجان الشرعي بموجب القانون الدولي في الدفاع عن نفسها ضد العدوان بمثابة ''تحريض على الحرب''.

وأودّ أن أشير إلى أن أذربيجان ما فتئت دائما تساند مبدأ التعاون الإقليمي على كل من المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبلدي هو من البلدان التي شاركت في وضع مبادرات تركز على العمل الإقليمي، مثل برنامج الممر بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، ومجلس التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومنظمة التعاون الاقتصادي وغيرها من المبادرات التي تشكل أذربيجان عضوا نشطا فيها. ونحن نُقيم علاقة تعاون متعددة الجوانب ومثمرة ومفيدة لجميع الأطراف مع البلدان المجاورة لنا مباشرة، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وجورجيا، مستندين في ذلك إلى مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل.

وفيما يتعلق بتعاوننا مع أرمينيا، ونظرًا لحالة الحرب الفعلية واستمرار احتلال الأراضي الأذربيجانية، فإنه لا سبيل إلى استعادة تعاوننا معها سوى إيجاد تسوية للتراع. فقطع جميع علاقاتنا الاقتصادية مع أرمينيا هو نتيجة طبيعية لسياستها العدوانية ضد بلدي. وعلينا مواجهة الحقائق المتمثلة في أن الخنادق التي تفصل الجنود الأرمينيين عن الجنود الأذربيجانيين وتوجد في عمق أراضي بلدي وليس في أرمينيا، وهذا الأمر لا يساعد على بذل مساع ثنائية في هذا الشأن. وينسحب هذا الأمر حتى الآن على جميع مناطق التراع الأخرى، وما من شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأن التراع القائم بين أرمينيا وأذربيجان يشكل استثناء على ذلك.

أما فيما يتصل بالجهود المستمرة التي تبذلها أرمينيا لتشويه مبدأ الحق في تقرير المصير، دعوني أحيل الوزير الأرميني على الصك النهائي لمؤتمر هلسنكي، وعلى ميثاق باريس لإنشاء أوروبا جديدة. إن مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي يتم تطبيقه إلى جانب مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة حدود الدول، وهو يمارس بشكل سلمي. أما المطالبة بـ ''الاستقلال''، في حالة احتلال أرمينيا عسكريا لأراضي أذربيجانية، فلا علاقة له بمبدأ تقرير المصير.

أما ما سمَّاه الوزير في مناسبات عديدة ''شعب ناغورنو - كاراباخ''، فإنني لا أنوي الدخول في مناقشة بشأن ما إذا كان يمكن تطبيق مفهوم ''الشعب'' على الأقلية الأرمينية التي تعيش في إقليم ناغورنو - كاراباخ التابع لأذربيجان. ولكن اسمحوا لي فقط بأن أشير إلى أن سكان إقليم ناغورنو - كاراباخ يتكونون من مجتمعين محليين اثنين هما الأذربيجانيون والأرمينيون. ولئن شكّل إقليم ناغورنو - كاراباخ تاريخيا جزءا من أذربيجان، بما في ذلك خلال فترة حكم الاتحاد السوفياتي، فإنه لم يكن في يوم من الأيام جزءا من أرمينيا. ولم يغير الطرد القسري لجميع الأذربيجانيين من ديارهم في إقليم ناغورنو - كاراباخ شيئا من مركز الإقليم في القانون الدولي، باعتباره جزءا لا يتجزأ من أذربيجان، كما لم يضف شيئا إلى مركز مجتمع الأرمينيين.

وفيما يتعلق بمحاولات أرمينيا السخيفة الهادفة إلى تصوير نفسها بأنّها ''مدافعة'' عن مجموعة مينسك، تجدر الإشارة إلى أن أرمينيا قامت في مناسبات متكررة بتعطيل مقترحات هذه المجموعة. ولعل الوزير الأرميني الذي شارك في اجتماع القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في لشبونة في عام ١٩٩٦، يذكر أن بلده هو الذي رفض مقترحات مجموعة مينسك التي ساندها رؤساء دول وحكومات جميع الدول المشاركة في المنظمة.

إن أرمينيا ما فتئت منذ زمن طويل تشنّ حربا خفية على معايير ومبادئ القانون الدولي. فقد بلغ بها الرفض الكامل لأي إشارة إلى مبدأي السلامة الإقليمية وحُرمة الحدود في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستوى نوعيا جديدا حيث أصبحت تطالب صراحة بتغيير الحدود الدولية. لقد آن الأوان لوضع حدّ لمخالفة المبادئ الجوهرية التي تنصّ عليها وثيقة هلسنكي الختامية.